الولايةُ التكوينيَّةُ في الحلَّة

دراسةٌ في نظرية السَّيِّد حيدر الآملي

ومقارنتها بوجهَةِ نَظَرِ المتكلِّمين والفلاسفة الصدرائيّين

عباس ميرزائي

كليّة اللاهوت والأديان

جامعة الشهيد بهشتي-طهران

a_mirzaei@sbu.ac.ir

ترجمة: د. يزن كامل عليّ

مركز العلامة الحلي ﷺ

وحدة الترجمة

رابط الكتاب: https://doi.org/10.62745/muhaqqiq.v9i24.321

الملخص

يعرضُ هذا البحث نظرية الولاية التكوينيّة عند السيد حيدر الآملي (ت ٨٧٨هـ) والمباني الخاصّة بها ومقارنتها بنظريّة الفلاسفة والمتكلّمين، إذ تقوم الولاية التكوينيّة للأنبياء والأئمّة عليهم السلام على العلاقة بين الله تعالى وبين الخلق، وعليه سنركّز على الأصول المعرفيّة لنظريّة السيد الآمليّ والنتائج المترتبة عليها، وبناءً على أسلوبٍ تحليليٍّ توصيفيٍّ، ومطالعة للتراث العلميّ للسيِّد حيدر الآملي نراه قد سَعى لتمهيد الطريق أمام تَحَقُّق الولاية التكوينيّة في الإنسان من خلال مبدأ تعيّن الذات بحقيقةٍ تقبل التكثّر، كما تبدو فروقات بين وجهة نظره والنظريّات الفلسفيّة الصدرائيّة، فالوليّ وفق النظام الفلسفيّ العليّ أداة تصرّفٍ، وتصرّفه محض وديعة وعلى أساس المالكيّة، أمّا تصرّف الوليّ عند الآمليّ فَمُنْبَثِقٌ عن سلطته، وبوصفه فانيًا في الحقّ، فإرادته إرادة الله، وبهذا يفترق عن المتكلمين القائلين بإرادةٍ استقلاليّة للإنسان، وعن الفلاسفة الذين يرونها في طول إرادة الله تعالى.

الكلمات المفتاحيّة:

السيد حيدر الآملي، التصوف، العرفان الشيعيّ، الولاية التكوينيّة.

Ontological Guardianship in Hillah
A Study of Sayyid Haydar Al-Amuli's Theory and its Comparison with the Perspectives of Theologians and Sadrian Philosophers

Abbas Mirzaei
Faculty of Theology and Religions
Shahid Beheshti University, Tehran
a_mirzaei@sbu.ac.ir

Translated by: Dr. Yazan Kamel Ali
Al-Allama Al-Hilli Center
Translation Unit

Abstract

This research explores the theory of ontological guardianship (wilayah takwiniyyah) as presented by Sayyid Haydar Al-Amuli (d. 878 AH), its foundational principles, and a comparison with the views of philosophers and theologians. The concept of ontological guardianship of the prophets and imams (peace be upon them) is grounded in the relationship between God Almighty and His creation. Accordingly, the study focuses on the epistemological underpinnings of Al-Amuli's theory and its consequent implications.

Using an analytical and descriptive approach and a detailed examination of Al-Amuli's scholarly legacy, it becomes evident that he sought to pave the way for the realization of ontological guardianship within humans through the principle of self-determination aligned with an essence capable of multiplicity. Notably, differences emerge between his perspective and the Sadrian philosophical theories. In the philosophical causal system, the guardian (wali) acts as a mere instrument of action, where authority is seen as a trust, based on divine ownership. In contrast, Al-Amuli perceives the guardian's authority as stemming from his own sovereignty and as someone annihilated in the Divine, where his will becomes that of God's. This stance diverges from theologians who argue for an independent human will and from philosophers who view human will as a continuation of Divine will.

Keywords:

Sayyid Haydar Al-Amuli, Sufism, Shiite Mysticism, Ontological Guardianship.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

كانت مدرسة الحلّة واحدةً من أعظم المدارس الشيعيّة على مرّ التاريخ، هذه المدرسة التي تحظى بأهمية من مختلف النواحي العلميّة: الفقه، الحديث، الرجال، الفلسفة والكلام، وكان العرفان بمعناه الخاصّ –العرفان النظريّ– من الموضوعات الرائجة في الحلّة فمنذ القرن السابع بدأ يأخذ صبغته الشيعيّة ووسعته الفلسفة والكلام بمرور الأيّام، وانبرى من الشخصيّات المؤثّرة في هذا المجال السيدُ حيدر الآمليّ (ت ٧٨٧هـ) تلميذ نصير الدين الكاشانيّ الحلّيّ وفخر المحقّقين ابن العلامة الحلّيّ، إذ يعدُّ من أكبر المؤثّرين في تاريخ الفكر العرفانيّ الإماميّ بل يمكن القول بأنّه شخصيّة استثنائيّة في مجال تأسيس المعرفة العرفانيّة في القرن الثامن، ويعدّ كتابه جامع الأسرار أول منظومة في العرفان الإماميّ وسابقة حتى تاريخه، والآمليّ أوّل علماء الشيعة الذين سعوا إلى تفسير وتطبيق تعاليم ابن عربيّ على العرفان الشيعيّ مّا أدّى إلى نقطة انعطاف في تاريخ التصوف والعرفان الإسلاميّ، ليستكمل محاولاته هذه في كتابه نص النصوص الشرح على فصوص الحكم لابن عربي[١]، كما انتقد ابنَ عربيّ في موارد صعبة، وإن كانت الروح الحاكمة على فكر الآمليّ العرفانيّة التناغم بين الفكر الشيعيّ والصوفيّ انطلاقًا من آراء ابن عربيّ، ويرى السيد الآمليّ في الجمع بين التشيع والتصوف، العرفانَ الإسلامي الحقيقيّ بل والإسلام الأصيل كذلك[٢].

وعن أهميّة موضوع السيد حيدر الآمليّ يمكن القول إنّه من أوائل الشخصيّات الشيعيّة التي اشتغلت في التبيين والتنظير للولاية التكوينيّة في الفكر الإماميّ ولم يسبقه في هذا أيّ عالمٍ إماميّ ، كما يعدُّ أول عارف قام بنقد

ابـن عـربيّ في الولاية التكوينيّـة، إذ اعتقد بصـدق الولايـة التكوينيّة على غير نبيّ الإسـلام، والأئمـة عليهم السلام[٣] والأهميّة الأخرى تتجلّى في التأثير الكبير الذي خلّفة على الشـخصيّات والتيّارات العرفانيّة التي جاءت بعده كالملا صدرا (ت ١٠٤٥ هـ)، الحكمـة المتعالية، الفيض الكاشـانيّ (ت ١٠٩٠ هـ) والصدرائيين الجـدد، فضلًا عن تَمَتُّع نظريّـة الآمليّ من جهة أخرى بأهميّة تكمن في تأسـيس العلماء المعاصرين نظامًا منسـجمًا عـلى فكرة الولاية التكوينيّـة ممّا مهّد الطريق أمام حضور المباني الفلسـفيّة والعرفانيّة، لتبدو أبرز مصاديقها حاليًّا في الحكمة المتعالية التي تأثرت بالتيارات العلمية السـابقة عليها كابن عربي (ت ٦٨٣ هـ)، وفلسـفة الإشراق، وكذلك فالسيّد الآمليّ من أشهر المنظّرين في تاريخ العرفان الإمامـيّ؛ لـذا يظهـر البحث في نظريـة الولايـة التكوينيّة لديـه ومقارنتها مع الفلاسفة والمتكلّمين مدى التحوّلات والتطورات المعرفيّة فيه، وتتبدّى صعوبة هذه المسـألة عند استعمال الآيات والروايات بغية تأييدها فيقارنها المفكرون مع تعاليـم الوحيّ كلّ مـن الزواية التـي يرتئيها، وتبقى الصعوبـة مخيِّمة على فهم هذه النظريّة مهما كان المبنى المتّخذ، ولهذا سـتمهد نظرية السـيد حيدر ومبانيها الطريق لفهم المعنى الحقيقي لنظرية الولاية التكوينيّة.

من حيـث مضمونها، تعدّ نظريـة الولاية التكوينيّة مـن المباحث الأصليّة لمقامـات الأئمّة عليهم السلام إذ ترجع إليها العديد مـن المباحث المرتبطة بعلم وصفات وخصائـص الأئمـة عليهم السلام، والبحـث في هـذه النظريّة التـي تعتبر مـن المفاهيم الأساسـيّة لمكانة الأئمّة في نظام الهداية سيمهد الطريق أمام كشف مباني الاتّهام بالغلو والتفويض الذي تتراشـقه الطوائف الشـيعيّة المختلفة، على سبيل المثال ماذا يعني قول الأئمّة عليهم السلام: «نزلونا عن الربوبية وقولوا فينا ماشئتم»؟[٤] وكيف يمكن تفسيرها بنحوٍ لا يُشمّ منها رائحة الغلو والتفويض؟ كذلك يظهر أثر هذه

النظريّة في مباحث التوحيد الأفعاليّ (نسبة الأفعال لغير الله تعالى وبحث الشرك في الفاعليّة) والأمر بين الأمرين (الجبر والاختيار)، بالنسبة إلى التهم التكفيريّة للمخالفين، وطالما لا يسلط الضوء على المباني التصوريّة ولوازم وأحكام هذه النظريّة ستبرز جوانب غامضة ومشكلة فيها، إذًا هذه المقالة تنهض بالبحث في الولاية التكوينيّة، كما كتبنا سابقًا مقالةً في الولاية عند الآمليّ بعنوان (الولاية عند الآمليّ) وأخرى في انطباق الولاية على النبيّ، والأئمّة عليهم السلام بعنوان (دراسة تطبيقية في ختم الولاية عند ابن عربي والسيد حيدر الآملي)، لكنّهما لم تشيرا إلى مبانيه وكيفيّة سريان الولاية التكوينيّة من الله إلى الإنسان، وبماذا تختلف نظريّته عن الفلاسفة الصدرائيّين، وعن المتكلّمين، وكذلك لم توضّح أصل نظريّته في الولاية التكوينيّة.

تبيين نظرية الولاية عند السيد حيدر الآمليّ

الولاية التكوينيّة التي هي نتاج الفكر الصوفيّ والعرفانيّ لا نعثر عليها مركّبة (ولاية-تكوينيّة) في السياق الروائيّ والعرفانيّ السنّيّ والإماميّ[٥]، حتى ابن عربي والآملي لم يستعملاها، وعلى الأكثر فقد راجت في الفطر العرفاني الشيعيّ من القرن العاشر والحادي عشر فصاعدًا، وكلّما استعملت بالإطلاق أريدَ منها الولاية التكوينيّة، بينما تستعمل قرآنيًا على نحوٍ أعم أو تحمل على أمورٍ أخرى، وحتى لو عادت إلى التصرّف التكوينيّ فهي تابعة لأمور أخر.

ثمّة استعمالان للتصرف التكوينيّ عند العرفاء، أحدهما عامٌّ مقبول عندهم يمكن مشاهدته في الآيات[٦] والروايات[٧]، وإذا لم يكن هذا المعنى هو الولاية فهو لا أقلّ جزءٌ منها[٨]، والثاني ما وضّحه الترمذيّ وابن عربي وما يوازيه شيعيًّا عند الآمليّ، إذ يكون التصرف فيه بمعنى التصرف الخاصّ للبعض في العالم، لكنّه يختلف عن الولاية التكوينيّة التي يطرحها بعض علماء الشيعة وعرفائهم

ومنهم السيد الآمليّ وفي هذا الخصوص سعى الآمليّ إلى تأسيس نظريّته على السنة النبويّة، وأحاديث أهل البيت عليهم السلام، فالولاية عنده قيام العبد لله وصيرورة أخلاقه وأوصافه إلهيّةً بحيث يصير علمه علم الله وقدرته قدرة الله وعمله عمل الله، كما يعتقد من خلال الحديث القدسيّ: «لا يزال العبد يتقرّب إليّ بالنوافل حتّى أحبّه، فإذا أحببته، كنت سمعه و بصره و لسانه و يده و رجله»[٩] بمظهريّة الوليّ لاسم الله أو لاسمٍ إلهيّ، أو بفنائه في الحقّ[١٠]، والسالك عند السيّد الآمليّ ما لم يطوِ الطريق ويفنَ في اسم إلهيّ، لا يصبح وليًّا، وطالما لم ينشد هذا السالك «سبحاني ما أعظم شأني» و«أنا الحقّ» و«ليس في جبتي سوى الله» فلن يتحقّق في مقام الولاية[١١]، فمقام الولاية عرفانيًّا لصاحب الإرادة الإلهيّة، والعارف كالإلهيّ صاحب التصرّف، والوليّ وفق هذه النظرة صاحب التصرّف والتصرّف منسوبٌ إليه، ومقام الولاية في جامع الأسرار للفاني في الحقّ تعالى حيث لا تنسب له الكثرة هناك، وكلّ ما يفعله في مقام الولاية حقٌّ، لكن عندما ينسب إليه شيءٌ من جهة امتيازه وتغايره لا يكون وليًّا، ويتحقّق مقام ولاية الوليّ في حالة فناء ذاته في ذات الله، وصفاته في صفاته، وإرادته في إرادته، فلا بدّ من اندكاك ذات الوليّ في ذات الحقّ، عندها كلّ ما يفعله حقّ، لا أنّه يفعل نيابةً عن الله بل يتمتّع بنوعٍ من الاستقلال فيه، ومثل هذا الإنسان قد وصل إلى مقام التصرّف، ومرتبته الوجوديّة قد وصلت إلى درجةٍ كأنّ الله هو من يتصرّف[١٢]، ومن الولاية التكوينيّة عند السيد الآمليّ تصرّفُ أولياء الله من الناحية الباطنيّة والإلهاميّة ودون وحيٍ في الخلق وبأمره تعالى؛ لذا يعتبر الآمليّ الأئمة عليهم السلام لبلوغهم مرحلة الفناء ولفنائهم في الحقّ، وصيرورتهم الحقّ من حيث هو هو، ولمغايرتهم إياه من حيث التشخّص والتعين[١٣]، قد وصلوا إلى مقام التّصرف التكوينيّ، وعليه يرى في الأئمة عليهم السلام منشأ العرفان النظريّ

والعرفـان هو المعارف التي خلّفها أمير المؤمنـين وأولاده عليهم السلام[١٤]، ومن يرغب بالوصول إلى هذا المقام لا بدّ له من السلوك في طريق أهل البيت عليهم السلام.

مباني الولاية التكوينيّة عند السيد حيدر الآملي

شـيّد السـيد الآمليّ مبناه في الولايـة التكوينيّة على المباحـث العرفانيّة؛ لذا كان تفسـيره لها قائمًا على أسسـه المعرفيّـة، التي من ضمنها مباحـث الألوهيّة، الوجود ، معرفة الأسـماء والصفات الإلهيّة، من وجهـة نظر العرفان، وكذلك الإنسان الكامل وخصوصياته؛ لذا لا تقبل هذه المباني التقسيم إلى عقليّة، نقليّة، وكشفيّة، لما تسبّبه من ركاكة في أصل الفكرة، وإن كانت في الظاهر تعطي نوعًا مـن النظم؛ لذا تنسـجم قراءته للآيـات والروايات مع نظامـه الفكريّ عندما يكون تفسـيره لها عرفانيًّا، وعليه سيسـهم فصل مبانيه وتقسـيمها عقليًّا ونقليًّا إلى تعقيدها بدلًا من تنقيحها، وما سـيتمّ التطرّق إليه لاحقًا مباني السـيّد حيدر الآملي كما وردت في آثاره دون تغيير فيها.

الوجودُ عند السـيد الآمليّ الحقُّ تعالى فقط المجرّد عن النسب والإضافات والكثرات[١٥]، فالحقّ تعالى واحدٌ حقيقيٌّ لا تتداخله الكثرة لاسـتحالة دخولها في المطلـق، ولكون وجوده أكثر من واحد[١٦]، وما عداه عدم صرفٌ لا شـيئيّة لـه، لا يقبـل الوجود ولا اسـتعدادًا للمظهريّـة[١٧]، وما يسـمّى بالخلق الإلهيّ إنـما هو مظاهره[١٨]؛ لـذا لايوجد تقدّم وتأخـر بينهما لا عقـليّ ولا غيره، وإنّما تقـدم ذاتيّ فقـط، فالله تعالى كان في الأزل ولا أحد معـه، وهو الآن كذلك[١٩]، ومظاهر الأسـماء الإلهيّـة اعتباريّة ومجازيّة بالكامل وهذا مـا تعنيه الآية التاليّة: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾، أيّ كلّ مـا يضـاف إلى الحـقّ تعـالى فهـو هالكٌ إلّا الحّـق تعـالى[٢٠]، فالمظاهـر اعتباريّـة ولا نقـص في الوجـود، وإن كان آدم وموسـى مظاهر لأسماء الحقّ اللطيفة، ففرعون وإبليس مظاهر أسمائه القهريّة،

ولا يتصوّر أي نقصٍ فيهم[٢١]، ومن ناحيةٍ أخرى فالحقّ تعالى فاعلٌ مطلق، يحتاج إلى قابلٍ مطلق، وكون لا ديّار غيره في الدار فهو قابل من جهةٍ، فاعلٌ من أخرى؛ لذا الحقائق الممكنة، الماهيات المعدومة والأعيان الثابتة ليست مجعولة بجعل جاعل، إذ إنها ترجع إلى حقيقة الذات غير المجعولة بجعل جاعلٍ، لارتباط الجعل بوجودٍ خارجيّ، ولا وجود خارجيّ للحقائق الممكنة والأعيان الثابتة منذ الأزل، وكلّ ما يُطلق عليه مخلوق فهو خالقٌ لزومًا[٢٢]، ونتيجته تعيّن الذات الإلهيّة بحقيقةٍ قابلةٍ للكثرة (التعيّن الأوّل، العقل، الروح، النور، الإنسان الكبير)، والتعيّن الأوّل كالهيولى لصور الموجودات، أيّ قابليّته لجميع الصور، الأشكال، الأوضاع والأحول[٢٣]، والأفلاك التسعة -صور العقول التسعة- صادرة عن العقل الأول والإنسان الكبير، ومن جبرئيل وميكائيل وإسرافيل وعزرائيل الذين هم حملة العرش ولا خلْق أقرب منهم إلى الله يصدر الفيض إلى جميع أهل العالم، فجبرئيل يوصل العلم إلى العالمين، وميكائيل الرزق، وإسرافيل الحياة، وعزرائيل الممات، ومنشؤهم جميعًا حقيقة الإنسان الكبير وروحه[٢٤]، كذلك جاء في الروايات: «أوّل ما خلق الله تعالى العقل» و « أوّل ما خلق الله نوري»[٢٥]، ومن الواضح أنّ العقل الأوّل أو النبيّ الأكرم يحمل كلّ استعدادات عالم الوجود، وتتحقّق به خارجًا جميع الصور، وفي الواقع بولايته وتصرّفه يوجد العالم؛ لذا اعتبر السّيد الآمليّ الولاية باطن النبوّة[٢٦]، ولتبيين مكانة الرسول، في نظام التكوين، لجأ إلى مثال البحر والموج، فالبحر هو الحقّ تعالى، والموج مظاهره، ولا وجود لغير ذات الحق، وأمّا الموج فأسماؤه ومظاهره ومخلوقاته، وأوّل تعيّن الحقّ أو أوّل موج البحر كان النبيّ الأكرم، القابل للكثرة، وفيض عالم التكوين[٢٧]، إذ الظهور يلازم الكثرة، لاستلزام ظهور الأسماء والصفات لهذه الكثرة، وباعتبار امتلاك كلّ مظهرٍ

لخصائص وأحكام وسلطة؛ لذا من الطبيعي حدوث النزاع بينها، يستلزم اسمًا يعدل بينها ويوصل كلّ عين ثابتة إلى كمالها وهو الوجود المقدّس للنبيّ الأكرم أزلًا وأبدًا[٢٨]؛ ومن عينه ينظر الله إلى العالم المتحقّق ببركته[٢٩]، حيث يصل الوليّ إلى هذا المقام عند السيد الآمليّ بمجرّد مشاهدته الحق بنور الحقّ لتبقى له مرتبة واحدة وهي فناء العبد في الحقّ التي تسمّى فناء العارف بالمعروف والشاهد بالمشهود أو العبد بالربّ، وهذا يحصل برفع الإثنينيّة، وزوال الكثرة الخلقيّة، ومحو الإنيّة المانعة للوصول الحقيقيّ، مثل قول الحلاج: «بيني وبينك أنّى ينازعني فارفع بفضلك إنّي من البين» و قول البسطامي «سبحاني ما أعظم شأني» وقول أمير المؤمنين: «أنا وجه الله وأنا جنب الله وأنا يد الله وأنا آية الله، أنا الاوّل، أنا الآخر، أنا الظاهر، أنا الباطن»[٣٠].

في معرض تبيينه شمول الولاية للإنسان، قسّمها السيد الآمليّ إلى قسمين ولاية عامّة وخاصّة، فالخاصّة هي الولاية التكوينيّة، بينما العامة تشمل كلّ من آمن بالله ويعمل صالحًا بحسب مرتبته؛ لذا لها شمول بالنسبة للمؤمنين الذين يعملون الصالحات، وبعبارةٍ أوضح، كل من آمن بالله وعمل صالحًا فهو صاحب الولاية العامة[٣١]، بينما للولاية الخاصة معنًى أعمق وأعلى، وهو فناء العبد في الحقّ، ونعنى الفناء في هذا القسم، فناء العبد في الحقّ وبقائه به، ولا يتيسّر هذا الأمر إلّا بالتوجه إلى الحقّ المطلق؛ حيث بواسطته يقوى البعد الحقيّ ليغلب الخلقيّ ويهيمن عليه، وبالنهاية يزيله، تمامًا كقطعة الفحم المجاورة للنار، نتيجةً لاستعدادها الكامن في قبول النار، تبدأ بالاشتعال لتتحوّل رويدًا رويدًا إلى نار، وهنا ستتمتّع بخصائص النار من إحراقٍ وإنارةٍ وحرارةٍ وغيرها بعد أن كانت مظلمة كدرة باردة[٣٢]، وعلى هذا النحو يكون فناء الوليّ في الحقّ بقاءه الحقيقيّ، ويعبّر السيد الآمليّ بأن هذا الفناء موجِب كونه يميّز الفرد مجدّدًا

بالصفـات الربانيّة والتعيّنات الحقانيّة وهذا هو البقـاء بالحقّ، أمّا التعيّن الأوّل لايـزول بالمطلق، ودائرتـه أكبر وأكمل من دائـرة النبوّة؛ لذا عـلى الدوام تُختم النبوّة به، والوليّ اسم من الأسماء الإلهيّة بينما النبيّ ليس كذلك[٣٣]، إذًا فالولاية العامة لكافة المؤمنين، والخاصّة للنبيّ وأهل البيت عليهم السلام حيث لها صفات خاصة ثابتة لهم.

التـصرّف طبق مباني السـيد الآمـليّ العرفانيّـة، عبارة عن ولاية الرسـول والأئمة عليهم السلام في الأمور التكوينيّة وهو منشأ التوحيد الوجوديّ، وبعبارةٍ أخرى، فقـد تجلّـت ذات الحقّ تعـالى في العالم بمظاهـر، والرسـول أوّل تعيّناتها، ومن خلال تصرّفـه التكوينيّ يعطي الكثـرة للعالم ويحقّق التـوازن في عالم الوجود، وبسـلطته وحكومته على العالم يحفظ النظم، يتحكّـم بالنزاع الناجم عن ظهور الأسماء والكثرات، ويحفظ نظم العالم؛ لذا لازوال لهذه الحكومة حتى نهاية عالم التكويـن، وحفظ نظام الوجود وإيجاده والتحكّم بـه ونظمه مرتبط بالتكوين؛ لذلك نسـميها ولايةً تكوينيّةً، ولهذا السـبّب تتقدّم الولاية على النبوّة والرسالة بل هي منشـؤهما، وكما بدأ الظهور بالولاية فمن المناسـب الختم بها كذلك «كما بدأكـم تعودون» والقصـد هنا: كما كان ترتيـب الوجود بالتوحيـد الوجوديّ فالختم به كذلك[٣٤].

ثمّـة فارقـان مهمّان بـين الولاية وبـين النبوّة والرسـالة عند السـيّد حيدر الآمـلّي، الأوّل: العمق المعـرفيّ، فمعرفة الوليّ، أعمق مـن معرفة النبيّ؛ لتعلّق معرفـة الولاية بالأسـماء والصفات والـذات وتعلّـق معرفة النبوّة والرسـالة بمظاهر الأسـماء والصفات والذات، ومعرفة النبوّة والرسـالة بالواسطة، بينما معرفـة الولاية بانطواء الـوليّ بذات الحقّ، وكثرته في وحـدة الحقّ[٣٥]؛ والثاني: كيفيّة كسـب هـذه المعرفة حيث تتمّ معرفة النبوّة والرسـالة عـن طريق العقل

والعلـم والكشـف، بينـما معرفـة الولاية عن طريـق الذات وأعلى مـن العقل والوجدان والكشـف[٣٦]، كما يميّز السـيد الآمليّ بين الوليّ والنبيّ والرسـول، فالنبيّ والرسـول يتصرّف في الخلـق ظاهرًا بينما الوليّ باطنًـا وحقيقةً؛ لذا قالوا بعلـوّ الولاية على النبـوّة وإن لم يكن الوليّ أعلى من النبـيّ، فالولاية تصرّف في الباطـن والنبـوّة في الظاهـر، وإذا كان النبـيّ وليًّا فجهة ولايتـه أعلى من جهة نبوّتـه، أي أن يحصـل له التصرف الباطنـيّ بالقوّة من الناحيـة المعنويّة ، لا من حيث الفعل، كما قال النبيّ الأكرم، «لي مع الله وقت لا يسعني فيه ملك مقرّب ولا نبيّ مرسـل»[٣٧]، فما يحصل للنبيّ، من حالةٍ لجهته المعنويّة والباطنيّة هو من مقام ولايته[٣٨].

النبيّ، عند السـيّد الآمـليّ خاتم الولاية، أيّ لا يصـل وليّ بعده إلى مقامه، والأوليـاء جميعهم مدينون له، فهو، صاحب الولايـة الأصليّ قد ورثه في ذلك بقيّة الأئمّة عليهم السلام «نحن ورثة نبيّ الله وعترته»[٣٩]، كما ثمّة أيات وروايات تشـير إلى ختم ولاية أمير المؤمنين عليه السلام تعرّض لها السـيّد الآمـلّي مفصّلا[٤٠]، وباعتبار أمـير المؤمنين صاحب ولاية فعنده سرّها لكون علمـه لدنيًّا، وسرى هذا السّر مـن أمير المؤمنين وأولاده المعصومين عليهم السلام إلى الناس، فسـمّاه المتصوّفة بالخرقة، وهـذا هـو معناهـا أيّ هـي سرّ الولاية، لكن يجـب الانتبـاه إلى أنّ سرّ الولاية الأصـلّي هو للنبـيّ، [٤١]، كـما أنّ الولاية المطلقـة لأمير المؤمنـين عليه السلام، كما قال: «كنـت وليًّا وآدم بين المـاء والطين»[٤٢]، وانتقل هذا الـسرّ وديعةً عند آدم ومنه إلى سـائر الأنبيـاء عليهم السلام ليصل إلى النبـيّ الخاتم، ومنه إلى أمـير المؤمنين وأولاده وتلاميـذه[٤٣]، ووفق منطقه يرى السـيد الآمليّ في النبـيّ والأئمة أقرب مظاهر الحقّ بالنسـبة إلى الذات الأقدس الإلهيّة، وفي ترتيب الوجود هذا تكون أقوال، حركات، أفعال، وسـكنات النبيّ والأئمة هـي أقوال وأفعال الحقّ تعالى حيث

تتحقّق بإذنه وأمره[٤٤]، طبعًا هذا المقام مفتوح لجميع الأولياء في قوس الصعود بواسطة قرب النوافل طبق الحديث القدسيّ: «لا يزال العبد يتقرّب إليّ بالنوافل حتّى أحبّه. فإذا أحببته، كنت سمعه وبصره ولسانه ويده ورجله. فبي يبصر، وبي يسمع، وبي ينطق، وبي يبطش، وبي يمشي»، وسبب ذلك خلافة الإنسان لله ونيابته عنه، والحجاب بينهما يمكن رفعه، وعند ارتفاعه تصير أفعال وأقوال الإنسان إلهيّة[٤٥]، والذي لابدّ من قوله: تصريح السيّد الأمليّ بكون مقام الولاية غير اكتسابيّ، وباعتبارها باطن النبوّة ودائرتها أكبر منها؛ لذا تشمل الأنبياء والأولياء، والأنبياء هم الأولياء الفانون في الحقّ الباقون به، وبحسب مقاماتهم ينبئون بالغيب والأسرار، الغيب الذي ينبثق عنه تعالى إظهاره والاطّلاع عليه كلّ لحظة، وهذا المقام امتياز إلهيّ وليس اكتسابيًّا، وكلّ هذه المقامات اختصاصيّة وعطائيّة وغير اكتسابيّة وتحصل للعين الثابتة من الفيض الأقدس، وظهورها تدريجيًّا مرتبطٌ بشروطها وأدواتها، وكونها في حجاب يُظنُّ اكتسابها بالعمل، لكنّ الواقع خلافه[٤٦].

رأي السيد حيدر، التعامل مع المتكلّمين، مواجهة الفلاسفة

ثمّة نقاط اشتراك واختلاف بين نظريّة الولاية التكوينيّة عند الآمليّ وبين السياق الكلامي والفلسفيّ، ولتبيينه يمكن القول إنّ هناك معنيين لتصرّف الولي وكلاهما في طول قدرة الله؛ الأوّل: الوليّ الذي قدرة تصرفه غير ذاتيّة، أيّ هو العلّة الفاعليّة للتصرّف لكن بنيابته عن الله، في هذه الحالة يكون الوليّ أداةً يطلب من الله، ويوجد اللهُ الفعلَ به؛ ثانيًا: مقام التصرّف الذاتيّ للوليّ الذي بلغه بكمالاته الذاتيّة، أيّ تصرفه ذاتيًّا ومستقلًّا بنظام التكوين، حيث يجلس مكان الله الذي أعطاه قدرة التصرّف بحيث يكون منشأ صدور الفعل، وطبقًا لما قيل هذه هي وجهة نظر السيد الآمليّ، فتصرّف الوليّ في الخلق عنده غير

محدود وتصرّف إلهيّ، أيّ الولي الفاني في الله يتصرف بإرادته التي هي إرادة الله، فقد وصل إلى مقام يختلف عن مقام الله في التعيّن والتشخص، وهذه النظريّة تشبه نظريّة المعتزلة التي تقول بتصرّف الوليّ بإرادته المستقلّة التي يسيطر بها على التكوين وهنا الولاية بمعنى السلطة في التصرّف أي قدرة التصرّف بالإرادة والإرادة هنا بمعنى قدرة الفاعل على الفعل والترك[٤٧]، ومعنى الولاية في هذه النظرية التي طرحها المتكلّمون المسلمون هو التصرّف بالإرادة الحقيقيّة[٤٨]، ولامنافاة عندهم بين الإرادة المنسوبة إلى الفاعل وبين «لا مؤثِّر في الوجود إلا الله»[٤٩]، لكن ينبغي معرفة التفاوت بين النظريّتين، ففي حين تؤسّس نظرية المتكلّمين على فصل ذات وفعل الله عن ذات وفعل الإنسان، تركّز نظريّة العرفاء على الفناء في الذات الأحديّة وبينهما بونٌ شاسعٌ، ونظريّة السيد الآمليّ مع نظريّة المتكلّمين تقفان في مقابل نظرية الفلاسفة الصدرائيين المعتقدين بعدم امتلاك الوليّ الإرادة لحظة التصرّف، والإرادة الصادرة عنه هي إرادة الله حصرًا، ويرى الملا صدرا الولي نائبًا عن الله في التّصرف وخليفته، وهو مجلى الأسماء والصفات الإلهيّة ولأجله وجدت الكائنات، وهو الإنسان الحقيقيّ ومظهر الاسم الأعظم، وتصرف مثل هذا الشخص الذي هو الإنسان الكامل مرهونٌ بتنفيذ الله[٥٠]، فالوليّ صراحةً بناءً على هذا الاتّجاه لا إرادة مستقلّة له وتصرفاته منوطة بالتأييد الإلهيّ، لكنّ الإرادة عند هؤلاء الفلاسفة تعني العلم، وليس كما هو الحال عند المتكلّمين التي يرونها قدرة الفاعل على الفعل والترك[٥١]، وخلافًا للسيّد الآمليّ والمتكلّين يعتقد صدرا بعدم امتلاك الإنسان أساسًا فعلًا اختياريًّا، وفقط يمكن لواجب الوجوب الفعل مختارًا، أمّا الإنسان فمضطرّ في صورة المختار[٥٢]، وأفعال ما سوى الله تسخيريّة ولا سلطة للوليّ في الولاية التكوينيّة على فعل وترك التصرّف عندهم، ومن خلال هذا البحث

يتّضح تعدّد الآراء بناءً على تفسير منشأ الأثر في الولاية التكوينيّة، فالوليّ عند السيّد الآمليّ والمتكلّمين يتصرّف بإرادته المستقلّة ولا وجود لأيّ تمايزٍ بين إرادته وإرادة الله ، في حين الولي صدرائيًّا مجرّد آلة وأداة لصدور الفعل من الله.

مائزٌ آخر غير الإرادة ينهض من بين جملة الفروقات يتجلى في سلطة التصرّف، حيث يكون للوليّ عند السيد حيدر والمتكلّمين سلطةعلى تصرّفه، لكنّ هذا مفقود صدرائيًّا، فالولي له مالكيّة في التصرّ ف فقط لا سلطة، كما تغيّرت سلطة الولي على تصرّفه فلسفيًّا إلى نوع من المالكيّة في بحث الولاية التكوينيّة، وهذا مردّه إلى تمتّع الوليّ بالمقام الأعلى في النظام الطوليّ وبكمالات المقام، وكمالات كلّ مرتبة أدنى؛ لذا يطرحون المالكيّة، أمّا طبيعة الولاية المعنوية عند السيّد حيدر ليست هي المالكيّة نفسها وإن ذكرت فالمقصود منها الأثر، فالمالكيّة أثر السلطة، كما يترتّب المبنى النظريّ للفلاسفة على طبيعة النظام العلّيّ الذي لا تخلّف فيه للمعلول عن علّته والإرادة كذلك لا تتخلّف عن علّتها؛ لذا لا يمكن تصّور إرادة حرّة في هذا النظام المعرفيّ، وبما أنّ الله هو علّة العلل فيه، فكلّ ما يحدث في الواقع فالمؤثّر فيه هو الله تعالى الذي تعود إليه جميع الأسباب والعلل[٥٣]، وعليه يكون البشر مملوكين، مربوبيين، مضطرّين[٥٤]، ولا معنى حقيقيّ للولاية طبقه التي يمكن فرضها فقط لله تعالى، أمّا الإرادة عند السّيد الآمليّ والمتكلّمين مستقلّة وحرّة وقائمة على أساس الفاعل المختار، والصادر الأوّل في النظام الفلسفيّ منشأ الأثر (العلّة)، وهو أوجد الصادر الثاني، الذي صدر عنه الثالث موجد الرابع، وهكذا دواليك، والإرادة في هذا النظام معلولة لعلّتها التي بدورها معلولة كذلك؛ لتعود كلّ هذه الإرادات إلى واجب الوجوب[٥٥]، وباعتبار الوليّ جزءًا من هذه المنظومة لا يكون منشَأً للأثر ولا إرادة مستقلّة له، ووفق ما تقدّم ليس صحيحًا إطلاق الولاية على أحد.

في معرض نقدهم على هذه النظرية، رأى المتكلّمون فيها نفي تأثير الله المباشر في عالم الوجود لعودة كلّ شيءٍ بالواسطة إلى الصادر الأوّل والعقل الأوّل، الذي تستند جميع المعلولات إليه فلسفيًّا[٥٦]؛ لذا إن كان للوليّ ولاية وقدرة تصرّف في الخلق فهي غير مستقلّة، والولاية فلسفيًّا بمعنى المالكيّة وليست بمعنى السلطة، وطبيعة الولاية منشأية الأثر وهذا لا ينسجم مع الفكر الفلسفيّ، ويتأتّى إصرار الفلاسفة على تفسير كلّ شيء وفق المالكيّة كون الله «فاعل الكلّ وغاية الكلّ فمنه بدو الأشياء وإليه مصير الأشياء»[٥٧] كما يقصدون المالكيّة من القيوميّة والربوبيّة وبعض الصفات الأخرى باعتبار كلّ شيء تحت ملكيّة الله في الفكر الفلسفيّ وحتى الإنسان مملوكٌ له[٥٨]، ويلزم من وجهة النظر الفلسفيّة هذه إمكانيّة إثبات الولاية التكوينيّة فقط لله تعالى، وطبيعة النظام المقدّم من قبلهم القائم على عليّة الله لكلّ علّة ومعلول لا يبقي مجالًا لاستقاليّة الإرادة للوليّ في الولاية التكوينيّة، هذا على خلاف المتكلّمين والسيد الآملي الذين يعتبرون العالم قائمًا على نظام السبب والمسبب، ومنشأ الأثر شرطًا في الإرادة، كما تكمن صعوبة ظاهرًا في إثبات الولاية التكوينيّة لغير الله عند من يعتمد منهجيّة تخالف المتكلّمين.

النتيجة

الولاية التكوينيّة عند السيّد حيدر الأمليّ من مقامات الإنسان الخاصّة في علاقاته بالله، وهي تثبت بدايةً للنبيّ الأكرم، والأئمة عليهم السلام، حيث يتصرّف الولي في عالم الوجود بأمر الله تعالى وبقدرةٍ باطنيّةٍ إلهاميّةٍ، كما يصل الإنسان إلى هذه المرتبة عند فنائه في الحقّ تعالى بدرجةٍ يكون الفرق بينهما التعيّن والتشخّص، ومن خلال تقسيمه الولاية إلى عامّة وخاصّة، يُدخل في العامّة كلّ من يؤمن بالله، والخاصّة هي الولاية التكوينيّة لمن وصل مرتبة الفناء التي من مصاديقها النبيّ الأكرم، والأئمة عليهم السلام فقط، والولاية عند الآمليّ منشأ التوحيد الوجوديّ أيّ الوليّ مجلى الله تعالى، وعنده يتصرّف الله في العالم بواسطة الرسول، أوّل تعيّنات الذات الإلهيّة صاحب مقام ختم الولاية، ولم يصل أحدٌ إليه، حتى الأئمة عليهم السلام ورثوا هذا المقام منه، كلّ هذا البحث في نظر الآمليّ عن وجود الله تعالى المطلق والخالي من الاعتبارات والنسب، والمتعيّن بحقائق متكثرة هي منشأ الكثرة في عالم الوجود، هذا المعنى الذي يقدّمه الآمليّ يأخذ معنى التفويض، والميزة الخاصّة لمبناه الذي يبدو امتدادًا لمبنى المتكلّمين عدّه ولاية الوليّ التكوينيّة نابعة من إرادته الحرّة أي إنّ الولي يتصرّف في عالم الوجود ذاتًا وباستقلاليّة، وكل ما يفعله هو فعل الله بعينه، فمن عنده الولاية يكون مختارًا في تصرّفه، وليس مجرّد آلة وأداة وإنّما مصدر التصرّف ومنشؤه وولايته أصيلة غير عارضة، والمكوّن الأصليّ والحقيقيّ لها كون الوليّ منشأً للأثر، وهذه النظرية في قبال نظريّة الفلاسفة الصدرائيين الرائجة، كما يعتبر السيد الآمليّ إرادة الوليّ الواسطة الوحيدة للتصرّف، في حين إرادته ومشيئته عند الفلاسفة بتأييدٍ من الله تعالى، ويتحقق هذا عندما لا يكون البعد المعنويّ للولاية التصرّف بإرادة الغير، كون الولاية تصرّفًا بإرادة مستقلّة وهذا ما يوجد في السياق العرفانيّ والكلاميّ

المعتـزليّ؛ ومـا يميّـز نظريّتهم عـن نظرية الفلاسـفة، وأمرٌ آخـر في البين يظهر في السـلطة على التصرّف، فالسـيّد الآمليّ يعتقد بسـلطة الولي عـلى تصرّفه، أما الفلاسـفة فيطرحون المالكيّة بدل السلطة في التصرّف، إذ لا يمكن للفيلسوف إثبات الولاية لغـير الله إلّا في دائرة المالكيّة أيّ كمالات المراتب دونه، فكلّ علّة غـير الله معلولـة له؛ لذا قيل بتقـارب رأي الآمليّ في الولايـة التكونيّة من رأي المتكلّمين وبعده عن الفلاسفة.

الهوامش

(١) سيد حيدر آملي متأله شيعي عالم تصوف (السيد حيدر آمليّ متأله عالم التصوف الشيعي): ٧١.

(٢) في التصوف والتشيع يعتقد السيد حيدر الآمليّ بعدم وجود جماعتين لا تسعى إلى إنكار بعضهما البعض مثل التصوف والتشيع، كون مرجعهما ومنشئهما ومنبعها عليّ بن أبي طالب وأهل البيت عليهم السلام، كما يعتقد أنّ ظاهر طريقة أهل البيت الشريعة الخاصّة بالشيعة الإماميّة وباطنها الطريقة الصوفيّة، حيث يذعن بمحاولاته الجادة طيلة عمره لإيجاد تناغم بين التشيّع والتصوّف، جامع الأسرار: ٤-٥.

(٣) ر.ك: جامع الأسرار: ٣٨٤ و ٣٩٥.

(٤) كشف الغمة في معرفة الأئمة ٢/ ٤١٥.

(٥) لا بدّ من التمييز بين كلمة (الولاية) و(الولاية التكوينيّة) من حيث الاستعمال التاريخيّ، والأصحاب الأصليين لبحث الولاية هما الفقهاء والعرفاء وغيرهم استمدّها منهم، وفي النسق الفلسفيّ حتى ملا صدرا لا نعثر على بحث الولاية حتى في الحاشية.

(٦) مثل قصة سليمان عليه السلام وعرش بلقيس، وقصة موسى والخضر عليهما السلام ومعاجز عيسى عليه السلام.

(٧) بالأخص ما ورد في بصائر الدرجات من أحاديث تثبت للأئمّة هذا النوع من التصرّف في العالم.

(٨) قيل إنّ معنى الولاية التكوينيّة هذا نقد لمن يعتقد بكون كلّ تصرّف من هذا القبيل هو تصرّف إلهيّ وغلوٌ كما قاله المدرّسيّ وغيره، لكنّه ليس مخالفًا للقرآن والروايات فحسب، وإنّما لما نراه من تصرّفات بعض البشر العاديّين كالعرفاء وأصحاب الحرف والمشاغل والمرتاضين.

(٩) جامع الأسرار: ٢٧٩؛ تفسير المحيط ٣:/ ٢٧٧.

(١٠) المصدر نفسه: ٣٩٣.

(١١) المصدر نفسه: ٣٦٤-٣٦٥.

(١٢) المصدر نفسه: ٢٠٤-٢٠٥ و ٣٦٤-٣٦٥.

(١٣) جامع الأسرار: ٣٩٣؛ تفسير المحيط ٣: ٢٧٦.

(١٤) المصدر نفسه: ٢٢؛ تفسير المحيط ٣: ٣٧٥- ٢٧٧.

(١٥) المصدر نفسه: ٦٣٦-٦٣٧.

(١٦) المصدر نفسه: ٦٥٥-٦٥٦.
(١٧) المصدر نفسه: ٦٦٠-٦٦١.
(١٨) المصدر نفسه: ٦٦٧.
(١٩) المصدر نفسه: ٦٦٧-٦٦٨.
(٢٠) المصدر نفسه: ٦٦٨-٦٦٩.
(٢١) جامع الأسرار: ٦٧٣.
(٢٢) المصدر نفسه: ٦٨٠.
(٢٣) المصدر نفسه: ٦٨٥-٦٨٦.
(٢٤) المصدر نفسه: ٢٣٧.
(٢٥) المصدر نفسه: ٣٤٧.
(٢٦) تفسير المحيط ٣/ ٢٧٥؛ جامع الأسرار: ٣٨٥.
(٢٧) جامع الأسرار: ٣٨٠-٣٨٢.
(٢٨) المصدر نفسه: ٣٩١-٣٩٢.
(٢٩) المصدر نفسه: ٣٩٢.
(٣٠) جامع الأسرار: ٣٦٤-٣٦٥.
(٣١) المصدر نفسه: ٣٩٣.
(٣٢) المصدر نفسه.
(٣٣) المصدر نفسه: ٣٩٤.
(٣٤) جامع الأسرار: ١٠٠.
(٣٥) تفسير المحيط٣: ٢٤؛ جامع الأسرار: ٣٤٧.
(٣٦) المقدّمات: ٣٨٩.
(٣٧) المصدر نفسه: ١٣٥.
(٣٨) جامع الأسرار: ٣٨٥؛ لمعرفة التفاوت بين الرسول، النبيّ والوليّ ر.ك: تفسير المحيط١ : ٤٧٦-٤٧٧.
(٣٩) المصدر نفسه: ٣٨٣.
(٤٠) المقدّمات: ٤٠٥-٤٥٦.
(٤١) جامع الأسرار: ٢٢٩.
(٤٢) المصدر نفسه: ٤٠١.
(٤٣) جامع الأسرار: ٢٣٠.
(٤٤) ر.ك: جامع الأسرار: ٢٤٩ و ٣٨٢-٣٨٤.
(٤٥) المصدر نفسه: ٢٤٩.
(٤٦) المصدر نفسه: ٣٩٤.
(٤٧) مقالات الإسلاميين: ٤١٥-٤٢٠.
(٤٨) موسوعة مصطلحات علم الكلام١: ٦٩.
(٤٩) تلخيص المحصّل: ١٧١.
(٥٠) أسرار الآيات: ١٠٩-١١٠ و ١٢٩.
(٥١) المبدأ والمعاد: ١٣٥-١٣٦.
(٥٢) خلق الأعمال: ٢٧٦؛ شرح أصول الكافي ٤/ ٣١٣.
(٥٣) عن الاتّجاهات الفلسفيّة المتعدّدة ر.ك: شرح أصول الكافي ١/ ٣٢٤-٣٢٦.
(٥٤) المصدر نفسه: ٤١.
(٥٥) رسائل ابن سينا٢: ٢٥٥.
(٥٦) شرح المقاصد٤: ١٠٧-١٠٨.
(٥٧) شرح أصول الكافي٢: ٥٥٨.
(٥٨) المصدر نفسه: ٤١.

المصادرُ والمراجعُ

١. رسائل ابن سينا، دار بيدار، قم، ١٤٠٠هـ/ ١٩٧٩م.

٢. مقالات الإسلاميين: أبو الحسن الأشعري، تركيا.

٣. الفكر الخالد: جعفر السبحانيّ، مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، قم، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

٤. تلخيص المحصل: خواجه نصير الدين الطوسيّ، دار الاضواء، بيروت ، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.

٥. شرح المقاصد: سعد الدين التفتازانيّ، تحقيق عبد الرحمن عميرة، دار الشريف الرضي، قم، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٤م.

٦. موسوعة مصطلحات علم الكلام: دغيم سميح، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ١٩٩٨م.

٧. السيد حيدر الآمليّ، جامع الأسرار ومنبع الأنوار، تحقيق، تصحيح وتقديم هنري كربين و عثمان إسماعيل يحيى، شركة دار نشر العلميّة والثقافيّة، الطبعة الثانية، طهران، ١٣٦٨ش/ ١٩٨٩م.

٨. تفسير المحيط الأعظم والبحر الخضم في تأويل كتاب الله العزيز المحكم: السيد حيدر الآمليّ، تحقيق السيد محسن الموسوي التبريزي، مؤسسة الثقافة والنشر نور على نور، قم، ١٤٢٢هـ/ ١٩٨٤م.

٩. الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة: صدر الدين محمد شيرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٣، ١٩٨١م.

١٠. المبدأ والمعاد: صدر الدين محمد شيرازي، اتحاد الحكمة والفلسفة الإيرانيّة، طهران، ١٣٥٤ش/ ١٩٦٦م.

١١. شرح أصول الكافي: صدر الدين محمد شيرازي، تصحيح محمد خواجوي وتحقيق عليّ عابدي شاهرودي، مؤسسة المطالعات والأبحاث الثقافيّة، طهران، ١٣٦٦ش/ ١٩٨٧م.

١٢. كشف الغمة في معرفة الأئمة: علي بن أبي الفتح الأربلي، دار الأضواء، بيروت، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.

الدوريات:

١. بررسی تطبیقی ختم ولایت از دیدگاه ابن عربی و سید حیدر املی (دراسة مقارنة لختم الولاية عند ابن عربيّ والسيّد حيدر الآمليّ): السيد مرتضى حسينيّ الشاهروديّ،

مجلة المطالعات الإسلاميّة، عدد ٥٩، ١٣٨٢ش/ ٢٠٠٢م.
٢. السيد حيدر آملّ، متأله شيعي عالم تصوف (السيد حيدر الآمليّ متأله عالم التصوّف الشيعيّ): هنري كربن، ترجمة عبدالحميد روح بخشان، مجلة المعارف، عدد ٥٧، ١٣٨١ش/ ٢٠٠٢م.
٣. ولايت از ديدگاه سيد حيدر (الولاية عند السيّد حيدر آمليّ): مهين عرب، مجلة كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة لجامعة طهران، عدد ١٥٦ ، ١٣٧٩ش/ ١٩٩٩م.